بيان **صحفي**

إبعاد السياسة والأيديولوجيا عن الفصول الدراسية

31 مارس/آذار 2026

تقترح حكومة ألبرتا تشريعاً من شأنه دعم تمتع المدارس بالأمان والاحترام وضمان قدرة الطلاب على التعلم دون تأثير سياسي أو أيديولوجي.

في حال إقراره، فإن *مشروع القانون رقم 25: قانون إبعاد السياسة والأيديولوجيا عن الفصول الدراسية وتعديل قانون التعليم لعام 2026* من شأنه أن يعزز سلامة المدارس، ويحسن مساءلة مجالس المدارس، ويحافظ على التركيز على تدريس الأساسيات مثل القراءة والرياضيات والعلوم. لكل طفل الحق في بيئة صفية تتسم بالاحترام والأمان وتخلو من التأثير الأيديولوجي.

يجب أن تكون الفصول الدراسية بيئات تعليمية محايدة وغير متحيزة، حيث يتعرض الطلاب لمجموعة من وجهات النظر ويكونون آراءهم الخاصة. لا يمكن أن تكون المدارس مساحات يتم فيها تقديم نظام معتقدات واحد أو موقف سياسي واحد على أنه صحيح أو خاطئ.

"يتوقع الأهالي أن تكون المدارس آمنة، ومركزة على التعلم، ومنفتحة على وجهات النظر المتنوعة. تعزز هذه التغييرات المساءلة، وتدعم الحياد والاحترام، وتوضح أنه لا مكان للسياسة والأيديولوجيا في فصول ألبرتا الدراسية. تركيزنا بسيط: سلامة الطلاب، والتميز الأكاديمي، وإعداد شباب ألبرتا للنجاح."

ديمتريوس نيكولايدس، وزير التعليم ورعاية الطفل

ضمان الحياد وعدم التحيز وتعدد وجهات النظر

من شأن التعديلات المقترحة أن تؤكد على وجوب أن يظل التدريس في الفصول الدراسية محايدًا ومتوازنًا وخاليًا من التحيز الشخصي أو السياسي، مع دعم الطلاب في استكشاف وجهات نظر مختلفة وتكوين آرائهم الخاصة.

في حال إقرارها، ستؤدي التغييرات إلى:

- تعزيز التوقعات بشأن الحياد واحترام وجهات نظر الطلاب المتنوعة.
- منع مجالس المدارس من اتخاذ مواقف بشأن المسائل السياسية أو الاجتماعية أو الأيديولوجية التي لا صلة لها بدورهم.
- حماية الموظفين من إجبارهم على المشاركة في أنشطة تتعارض مع معتقداتهم الشخصية، إلا في الحالات التي يقتضيها المنهج الدراسي المعتمد.

بالإضافة إلى هذه التغييرات، ستُفرض متطلبات جديدة وواضحة في المقاطعة لعرض الأعلام وعزف النشيد الوطني الكندي في المدارس.

Classification: Public

بيان **صحفي**

حماية المعلمين

تم الإبلاغ عن عدد كبير جداً من حوادث العنف والاعتداء تجاه المعلمين، وهذا أمر غير مقبول. لا يجوز ضرب أي معلم أو ركله أو لكمه أو إساءة معاملته أثناء العمل. في حال إقرار هذا التشريع، فإنه سيُحدّث *قانون التعليم* لتعزيز بيئة صفية أكثر أماناً ووضع توقعات واضحة. تؤكد هذه التغييرات على ضرورة أن تكون المدارس أماكن آمنة لكل من الطلاب والموظفين، مع وجود معايير واضحة للسلوك والمساءلة عند عدم الالتزام بتلك المعايير.

مساءلة مجالس المدارس

كما أن التغييرات المقترحة من شأنها أن تعزز المساءلة داخل النظام التعليمي. سيضع أمر وزاري جديد مبادئ لقواعد سلوك أعضاء مجلس أمناء المدارس، بما في ذلك حماية حرية التعبير وتوقعات الحوكمة المسؤولة. سيُطلب من الأمناء الذين يسعون للحصول على ترشيح في انتخابات فيدرالية أو انتخابات فرعية أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر. سيساعد ذلك على تجنب احتمال تضارب المصالح. إن التغييرات الإضافية المقترحة في التشريع من شأنها أن تمنع مجالس المدارس من إصدار بيانات أو اتخاذ مواقف بشأن المسائل السياسية أو الاجتماعية أو الأيديولوجية التي لا تتعلق بالتزامات المجلس.

تغييرات في امتحانات المقاطعة

بهدف توفير أموال دافعي الضرائب وتحسين الكفاءة عند إجراء الامتحانات في المقاطعة، سيحول التشريع امتحانات الدبلوم واختبارات التحصيل في المقاطعة إلى صيغة إلكترونية.

"بصفتنا هيئة تنظيمية، نلتزم بالحياد المبدئي مع دعم أولويات الحكومة بشكل بنّاء للنهوض بتحصيل الطلاب من خلال قيادة كفؤة للنظام. نتطلع إلى التعاون مع الحكومة لدعم اختيار قادة نظام مثاليين ملتزمين بتحسين نتائج تعلم الطلاب."

مايك ماكمان، رئيس هيئة مشرفي مدارس ألبرتا

"بالنيابة عن مدارس ألبرتا العامة المستقلة، أود أن أشكر رئيسة الوزراء سميث والوزير نيكولايدس على اتخاذ إجراءات جريئة بشأن سلامة الطلاب وحرية اختيار التعليم في ألبرتا. إن الانتقال إلى دوام الاستقلالية يعترف بحقيقة أن مدارس مثل مدرستي موجودة منذ 31 عامًا، وقد أثبتت جدارتها من خلال التميز في البرامج والنهج الذي يركز على الطالب. تُعد المدارس المستقلة أسرع قطاعات نظام التعليم نمواً في ألبرتا. بصفتي والد، أشعر بالامتنان لوجود هذا الركن الرابع من أركان التعليم العام هنا."

آدم كوزياك، نائب رئيس رابطة مدارس ألبرتا العامة المستقلة

هذه التغييرات، إذا تم إقرارها، ستضع توقعات واضحة للمدارس، وتعزز المساءلة، وتحافظ على تركيز الفصول الدراسية على التعلم ونجاح الطلاب.

حقائق سريعة

- تشمل التغييرات الإضافية على القانون ما يلي:
  - قواعد جديدة تتعلق بتسمية مباني المدارس العامة.

Classification: Public

- حماية الموظفين من إجبارهم على المشاركة في أنشطة تتعارض مع معتقداتهم الشخصية.
- إلزام مجالس المدارس بتوفير الدعم للأطفال الذين يعانون من فجوات تعليمية في القراءة والرياضيات.
- إلزام المدارس بإشراك الأهالي في تعلم الطلاب من خلال الأنشطة غير التعليمية.
- وضع معايير واضحة لإصدار طلبات المدارس المستقلة.
- قواعد جديدة لعقود المشرفين.
- إلغاء متطلبات موافقة الوزير للأطراف الخارجية التي تستخدم موارد تتعلق بالهوية الجنسية أو التوجه الجنسي أو الجنسانية البشرية لتقديم التعليم الديني.
- السماح للحكومة بتوجيه نقل عقارات المدارس غير المستغلة بشكل كاف.
- إلزام المدارس بعرض العلم الكندي وعلم ألبرتا فقط.
  - قد يتم النظر في منح استثناءات للسماح بعرض الأعلام التي تعكس تراث وتاريخ ألبرتا.
- عزف النشيد الوطني الكندي أسبوعياً.

الوسائط المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي